

رأى حره

والحرية

بطل : أحمد أبو الفتح

الفرق بين المؤمنين بحق الشعب في ممارسة حقوقه والذين يؤيدون سلب حقوق الشعب كالفرق بين النور والظلام الذين يؤمنون بحق الشعب في الحرية يتصرفون في النظم التي يسلب فيها الحقوق حريات الشعب لأنواع من البطش رهينة . أما الذين يؤيدون سلب الحقوق فينبغون بالبراز والابتزازات . ومن هنا يكون الفرق بين الفريقين كالفرق بين النور والظلام .

فريق يقضي بحريته وأمنه وماله دفاعاً عن إخوته في الوطن . وفريق يقضي بإخوته في الوطن ليفرض وينعم ويقتل المراكز . دعائي أو كناية هذه العقيدة صاحب ورئيس تحرير جريدة تصدر في .. مناهيل . عاصمة القليلين يدعى .. رومل كور .

رومل كور لم يتربد في نشر عدة مقالات في جريدته .. فليبين تلميس . حول مقتل الزعيم اللبناني . بنينو أكينو الذي قتل يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٨٢ عقب نزوله من الطائرة التي نقلته من مطار الإختياري بالموايلات المتحدة في مطار مناهيل .

المقالات تنهت الدكتور ماركوس الحكم المطلق للقلبيين بأنه المسئول عن مقتل الزعيم المفترض أكينو .

المقالات التي نشرها رئيس التحرير لم تكن مجرد تهكمات بل كانت تحمل الإدانة على تامر ماركوس على تنفيذ جريمة القتل .

يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٢ هاجم الجيش ميني الجريدة وصغر كل ما فيها وتم القبض على صاحبها رومل كور والذي به في السجن .

رغم كل العذاب الذي تعرض له ورغم مضايقة أملاكه ومنع جريدته من الصدور وقف الرجل أمام لجنة التحقيق التي تحقق في مقتل زعيم المعارضة وكبر اتهامه للدكتور ماركوس .

سجن أشقى شقة أشهر ومضايقة أملاكه وغلق جريدته وعودة إلى السجن مؤكدة بعد أداء الشهادة لم تزل أملاكه يدفع عن الحق ويغفوق في جور ابتلاء ومنه ضد أحد أقطاب الكتلة الذين من الحكم . يقول كور في شهادته أن الحكم أغلق الجريدة والذي به في السجن لينع نشره لبقائه أدلة الاتهام ضد ماركوس .

الصحف اليومية للدكتور تصدر كل صباح لنفسه شهادة الرجل الذي أثر أن يقول الحق فيتعرض ويتعرض لكل عمليات البطش . بينما هؤلاء المتألمون لمركس يجلسون في مل وبغاية .. ومن مصائب الزمن أن يصبح الدفاع عن الحق سبباً للعذاب والتفريق وتأييد الباطل هو السبيل للمناصب والرفاء .

هذا هو الدفاع عن حقوق الشعب في الحرية والعدالة يجيئنا من القليلين .

ومن جراجواي .. !!

براجواي دولة يحكمها الدكتور لم يتم ايداء به أحد خارج حدود دولة الأراضي الفقيرة ولكن فجأة بدأت دول وشعوب محيطة توجه اتهامات عنيفة لحكم براجواي الدكتور . الجنرال الفريدو سلفوس .

سبب الاتهامات أن صاحب جريدة اسمها A.B.C. color . تجرأ وشن حملة على الفساد والاستغلال السيلفي وعلى الفراء غير المفروغ بطبيعة الحال لم يحمّل الدكتور هذه الحملة فعطّل صدور الجريدة واعتقل صاحبها .

ولكن هذه الجريدة تمثل للشعب البراجواي الأمل والضمير وتحطيلها واعتقال صاحبها الذي هو رئيس التحرير في آثار موجات عارمة من الغضب والتضيق وأثره الدكتور خطر غضب الشعب فيشر إلى الأفرار عن صاحب الجريدة مع إزائه بالاقالة الجبرية ولكنه استمر فرفضوا الخطر على صدور الجريدة .

انتقل القبض في خارج الحدود ولأول مرة بعد دكتاتورية استمر بفرضها الجنرال الفريدو سلفوس من الشعب دون أن تهم صفقة الدول المجاورة أو الصحافة الأمريكية بأمرها . لأول مرة يفرق من الصحفيين الأجانب لمحاكمة نظام الحكم الدكتاتوري وتعطيل الجريدة الوطنية وأصبحت العلاقات تتواءم في صلب مختلفة بما ألقى الدكتور قلقاً شديداً .

ألقى كور في مكانه أحد الصحفيين لدول أمريكا اللاتينية فربط إرسال وفد للتحقيق والسعي إلى إعادة صدور الصحيفة والأوراق الكامل عن صاحبها .

تعلق المسؤولون في العاصمة : .. أن حضور هذا الوفد لا يدخل السجدة في ملفه . مع ذلك اضطر الجنرال سلفوس إلى استئصال الوفد والوقوف خارج عن الحرية وصاحبها الذي هو في نفس الوقت رئيس تحريرها . وتبعية الحال لم يفتك الدكتور أي أمر مما وعد به .

هذا مثل لكل صحفي أثر الدفاع عن حق شعبي في أن يكون الحكم زبياً ديموقراطياً فاحتمل صحيفة وألقى به الدكتور في غياب السجن بينما المناهون للمهلول ينعمون بالمل والتمركز .

وما أنخص المتعة وما أحقرها

ما أرحم : أن يتمتع الإنسان في حساب ظلم أخيه والذين ينافقون الدكتور ليس على حساب ظلم أخيه ففسب . بل كل أخواتهم في الوطن ملقاة في أوتل أما يفرقون الشعب سيئات الدكتور ويترقون الوطن ويجعلون ماله وأرضه نهباً للمصنّعين ولاعداء ..

هذا الصحفي اللبناني . رومل كور . وذلك الصحفي البراجواي . رومل كور . فخران أمثلة في الشجاعة والوطنية . وهذا يجب أن يكون الرجل . وتزداد عظمة مواقفه ومواقفه بأخلاقه وبروره وبيروا شق الإبراء وتعرض عشرات الألوف من أبناء الوطن لأذى وأبغض جرائم التعذيب الوحشي واغصوا المعجون عن نهب ثروات الشعب وإحراقه .

يخونون عن أكاذيب يبررون بها أكل الهزائم والشما تحقيراً لوطنهم ..

وفي فرنسا

وفي فرنسا خرج مليونان من الفرنسيين لغوا في العاصمة من كافة مدن وقرى الدولة استجابة لدعوة . رئيس اتحاد الإباء والأبناء للتعليم . خرج مليونان من الفتيان والشيوخ . الرجال والنساء . يتصدون المظاهرات الرئيس السابق جيمسكار ديستان ووجهه وجهه شكريا زعيم الحزب الديولوجي ووجهه وشاملان تلمعن رئيس مجلس النواب السابق ووجهه وكلم رجل السياسة الأ أعشاء حزبية الحكومة أي الاشتراكيين والشيوخيين .

خرج المليونان في أربعة تشكيلات بدأت سيرها من أربعة أركان مدينة باريس وتلاقى الجمع في ميدان الباستيل الذي هدم قوار الثورة الفرنسية السجون الذي كان ملوك فرنسا يلقون إلى خلف أسوارهم كل من عداهم يناسب . استمرت المظاهرات ١٤ ساعة بدأت في الساعة والنصف صباحاً ولم تنفخ إلا قرب منتصف الليل .

لم تشهد باريس طوال حياتها مظاهرة اشتراك فيها هذا العدد الضخم والذي شتهت الصحف والمجلات بأن المظاهرة كانت كالمظاهرات تغيث بمئات الألوف من الناس الذين انصبوا في ميدان الباستيل من كل حذب وصوب .

١٥ ألف جندي وضابط يوليس أسلحتهم الحكومة للحفاظ على الأمن ولكن المظاهرات كفوا لشد الناس حرصاً على الأمن والنظام فلم يمس الضباط والسجناء إلا أن ينضموا للمظاهرات .

طبيب اتخذوا أمكتهم المصدرة تطوعاً لاسعاف أية حالة تقتضي الإسعاف .

في هذه الجيوب من الفرنسيين حضروا وساروا ١٤ ساعة ليحتجوا على عن الحكومة وضع قانون لتعليم يحكم قبضة الدولة على المدارس وتطوّر التعليم . اعتبر الفرنسيون أن إقراراً لديمقراطياً بأصايات قاتلة قد كتبت عنها الحكومة هو خلق أجيل مربية من الحرية .

شارت المظاهرات الضخمة هو . انزحوا أطلقوا ليشبوا إحراقاً .. وكذا . انزحوا تسلم في كل أم الحرية لوليتا .

محرم العلم بمشروع قانون يتناول حرية التعليم حركة الفرنسيين في كل أرجاء الدولة ليخرجوا إلى الشوارع يدفعون عن حقوق الأبناء في التعليم الحر .

هذه هي فرنسا وهذا هو الشعب الذي ثل من أجل الحرية والعدالة والمساواة .

وفي ألمانيا

في ألمانيا يستقيل وزير الاقتصاد أوتو ليمبورف ويقدمه للقضاء لمحكمة بما يقدم وزير الاقتصاد السابق هانس فريدريش . الذي يرأس الآن لتي إمبريتك في ألمانيا وكذلك إمبريتون براونشتش . وهو مدير أحد أكبر الشركات الصناعية في ألمانيا .

يهد القضاء الثلاثة لمحكمة إذ ينهت الثالث باعتلاء رشوة لوزيري الاقتصاد السابقين . هذه الفضيحة البري التي هزت كيان الحكم في ألمانيا وأصابت سمعة حزب الإجراء الديمقراطي بأصايات قاتلة قد كتبت عنها الحرية التي تتبعها بين الصحافة في ألمانيا . لو أن هذه الجرائم كانت قد وقعت في أثناء الحكم الدكتاتوري السابق لكانت لا يتطعن انسان أن ينطق بكلمة عنها . وظل الوزراء في مراكزهم يتمتعون بالمرکز والمال الحرام وتحميمهم للدكتاتورية .

هذه أمثلة في الدفاع عن الحرية . وفي توفير الحرية حق مراقبة الصحافة والمواطنين والإحزاب لكل تصرفات الحكومة سواء فيما يتعلق بالعمليات العامة أو زمام الحكم .

بل بعد ذلك تلام إلى طلب إطلاق حرية الصحافة وحرية إصدار الصحف وإنهاء ملكية الحكومة لها وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإنهاء القانون أية . قانون الانتخاب السخييف !!

الصحف تغزو القصر

بعد أن فرضت سيطرتها على المرافق

بيانك وزارة الزراعة
بمصر ٢٠
قومية تقول :



نحنا في ابادية ٥٦ مليون فار بتكاليف ١٥ مليون جنيه



لم يكدم مجلس الشعب الحاصل الذي أسفرت عنه انتخابات ١٩٨٤ مبدأ دورته الأول . حتى أخذت مشكلة انتشار الفساد خريفها إلى اقامة المجلس كموضوع للمنشقة وقوام قس لا بد من مواجهته بحزم كل ذلك في الأسبوع الماضي .

وتتحدث في الجلسة التي انعقدت يوم ٨ من الشهر الحالي أي بعد أقل من نصف شهر من إعلان نتائج الانتخابات وبعد أيام معدودة من بدء انعقاد المجلس . لتحل المشكلة مكانها في بكورة مناقشته .

وقد شملت هذه المناقشات موضوع المنح والمفروض التي حصلت عليها الدولة من جهات أجنبية للدعوة للفران . وعرضت خلالها الحقائق التالية :

- ١ - أن مشكلة الفران لا سلام مستر حقيقة أنها أصبحت تاكل بطن الانسان .
- ٢ - أن الفران أصبحت تنتشر في كل الأراضي الزراعية ومع ذلك ليست هي الخير الوحيد .
- ٣ - أن الفران تكثر بشكل خطير .
- ٤ - فائز الواحد منها . بنج . سنينا حوالاً لتلك الألف فار .
- ٥ - أن كل الجهود التي بذلت حتى الآن لمقامتها لم تنجح في القضاء عليها .
- ٦ - كل عام تقبل الحكومة إنشا جادة في مقاومة الفران ولكن النتائج لا تمكن هذه البنية .
- ٧ - وشهدت نفس الجلسة تعقياً على المناقشة من الدكتور يوسف والي وزير الزراعة في أنه في مشكلة الفران مثل بقية الدول القطن .
- ٨ - وقال وزير الزراعة إنه حدث انخفاض ملحوظ في حجم المشكلة حتى إن الوزارة أعتت المسئول من مقاومة الفران مكانة تبادل قيمة جائزة الدولة للتشجيع . وأن الوزارة تقدر الحملة ضد الفران ولكن تشترك معها في المسؤولية وزارات جهات أخرى مدبرة .
- ٩ - سلامة استمطار .
- ١٠ - ومع هذه الازدواج وجهات الأخرى العديدة من تحصل نصيبها في المسؤولية للمشكلة ؟

أربع حملات قومية

حتى أكتوبر الماضي كانت وزارة الزراعة قد قامت بنشر حملات لمكافحة الفران . وكانت خطة تنفيذها على أساس استئصال فئتين اعترتتها أسب الإزات لتفريق أفضل النتائج . الفترة الأولى من مايو ويونيو في أغلب المسم الشوي . والثانية في أكتوبر بعد حصاد المحاصيل المسقية . وفي هاتين الفترتين - سنيا - تفلر الأرض من المرومات وتكن وسائل الإباداة أكثر فاعلية ويجود المقايمة أشرب إلى التناج .

وقد أوضحت مذكرات وتقارير الوزارة أنشطة وتنشج الحملات السابقة في الوجه التالي :

الحملة الأولى : كانت في مارس ٨١ وتكلفت مايقرب من خمسة ملايين جنيه تم القضاء فيها على ٢١ مليون فار - عدا ما سات في الجبوس - وكلفت سلطة ميدان المعركة خمسة ونصف مليون دقان . (من مذكورة لوزارة الزراعة)

وكانت الحملة الثانية في سبتمبر ٨٢ وتكلفت حوالي أربعة ونصف مليون من الجنيهات وتم فيها القضاء على ٢٠ مليون فار - عدا ما سات في الجبوس - في مساحة تزيد عن المساحة السابقة .

وكانت الحملة الثالثة في يونيو ٨٢ وتكلفت حوالي ثلاثة ونصف مليون من الجنيهات تم فيها القضاء على ١٥ مليون فار - عدا ما سات في الجبوس -

والوزارة تقف وحدها ..

وقد أكد الدكتور يوسف والي وزير الزراعة في جلسة مجلس الشعب يوم ٨ من الشهر الحالي . نفس هذه الروح التي لا تنسج في التناقل . والتي عبرت عن سطور التقرير الثالث . حينما شبه مشكلة الفران بمشكلة بقية القطن (يعني مسترة) . وحينما قال إن هناك جهات أخرى تتقرب في وزارة في المسؤولية ما يشير بوضوح إلى أن وزارة تقف وحدها . وأن هناك جهات أخرى تقدر عليها مسؤولياتها أن تشارك في هذا الجهد (القومي) ولكنها لم تفعل .

المعنى الذي تقيد كلمة (قومية) هو أن جميع المؤسسات الرسمية والشعبية تتشارك في هذه الحملة .

وتحقق لهذا المعنى تشكلت لجنة عليا كان المفروض أن تضم مسؤولين من وزارات : الري . الصحة . الحكم . المحل . الأوقاف . التعليم والبحث العلمي . والإعلام . وتم أخطار الجميع بموعد ومكان الانعقاد فما الذي حدث ؟

في اليوم المحدد كان اجتماع اللجنة بالصورة التالية :

- وزارة التعليم .. لم يحضر أحد .
- وزارة الأوقاف .. لم يحضر أحد .
- وزارة الإعلام .. لم يحضر أحد .
- وزارة الزراعة .. حضر مهندس محمد بهجت عمر وكيل أول الوزارة لشئون المقايمة .
- وزارة الصحة .. حضر دكتور أحمد أمين الجمل وكيل أول الوزارة ورئيس الإدارة المركزية للصحة الوقائية .
- وزارة الري .. حضر مهندس علي عزت مختار وكيل أول الوزارة لمحاتتي القاهرة والجنينة .
- وزارة الحكم المحل .. حضر علي

الفران تغزو القصر

بعد أن فرضت سيطرتها على المرافق

بيانك وزارة الزراعة
بمصر ٢٠
قومية تقول :

نحنا في ابادية ٥٦ مليون فار بتكاليف ١٥ مليون جنيه



لم يكدم مجلس الشعب الحاصل الذي أسفرت عنه انتخابات ١٩٨٤ مبدأ دورته الأول . حتى أخذت مشكلة انتشار الفساد خريفها إلى اقامة المجلس كموضوع للمنشقة وقوام قس لا بد من مواجهته بحزم كل ذلك في الأسبوع الماضي .

وتتحدث في الجلسة التي انعقدت يوم ٨ من الشهر الحالي أي بعد أقل من نصف شهر من إعلان نتائج الانتخابات وبعد أيام معدودة من بدء انعقاد المجلس . لتحل المشكلة مكانها في بكورة مناقشته .

وقد شملت هذه المناقشات موضوع المنح والمفروض التي حصلت عليها الدولة من جهات أجنبية للدعوة للفران . وعرضت خلالها الحقائق التالية :

- ١ - أن مشكلة الفران لا سلام مستر حقيقة أنها أصبحت تاكل بطن الانسان .
- ٢ - أن الفران أصبحت تنتشر في كل الأراضي الزراعية ومع ذلك ليست هي الخير الوحيد .
- ٣ - أن الفران تكثر بشكل خطير .
- ٤ - فائز الواحد منها . بنج . سنينا حوالاً لتلك الألف فار .
- ٥ - أن كل الجهود التي بذلت حتى الآن لمقامتها لم تنجح في القضاء عليها .
- ٦ - كل عام تقبل الحكومة إنشا جادة في مقاومة الفران ولكن النتائج لا تمكن هذه البنية .
- ٧ - وشهدت نفس الجلسة تعقياً على المناقشة من الدكتور يوسف والي وزير الزراعة في أنه في مشكلة الفران مثل بقية الدول القطن .
- ٨ - وقال وزير الزراعة إنه حدث انخفاض ملحوظ في حجم المشكلة حتى إن الوزارة أعتت المسئول من مقاومة الفران مكانة تبادل قيمة جائزة الدولة للتشجيع . وأن الوزارة تقدر الحملة ضد الفران ولكن تشترك معها في المسؤولية وزارات جهات أخرى مدبرة .
- ٩ - سلامة استمطار .
- ١٠ - ومع هذه الازدواج وجهات الأخرى العديدة من تحصل نصيبها في المسؤولية للمشكلة ؟

أربع حملات قومية

حتى أكتوبر الماضي كانت وزارة الزراعة قد قامت بنشر حملات لمكافحة الفران . وكانت خطة تنفيذها على أساس استئصال فئتين اعترتتها أسب الإزات لتفريق أفضل النتائج . الفترة الأولى من مايو ويونيو في أغلب المسم الشوي . والثانية في أكتوبر بعد حصاد المحاصيل المسقية . وفي هاتين الفترتين - سنيا - تفلر الأرض من المرومات وتكن وسائل الإباداة أكثر فاعلية ويجود المقايمة أشرب إلى التناج .

وقد أوضحت مذكرات وتقارير الوزارة أنشطة وتنشج الحملات السابقة في الوجه التالي :

الحملة الأولى : كانت في مارس ٨١ وتكلفت مايقرب من خمسة ملايين جنيه تم القضاء فيها على ٢١ مليون فار - عدا ما سات في الجبوس - وكلفت سلطة ميدان المعركة خمسة ونصف مليون دقان . (من مذكورة لوزارة الزراعة)

وكانت الحملة الثانية في سبتمبر ٨٢ وتكلفت حوالي أربعة ونصف مليون من الجنيهات وتم فيها القضاء على ٢٠ مليون فار - عدا ما سات في الجبوس - في مساحة تزيد عن المساحة السابقة .

وكانت الحملة الثالثة في يونيو ٨٢ وتكلفت حوالي ثلاثة ونصف مليون من الجنيهات تم فيها القضاء على ١٥ مليون فار - عدا ما سات في الجبوس -

والوزارة تقف وحدها ..

وقد أكد الدكتور يوسف والي وزير الزراعة في جلسة مجلس الشعب يوم ٨ من الشهر الحالي . نفس هذه الروح التي لا تنسج في التناقل . والتي عبرت عن سطور التقرير الثالث . حينما شبه مشكلة الفران بمشكلة بقية القطن (يعني مسترة) . وحينما قال إن هناك جهات أخرى تتقرب في وزارة في المسؤولية ما يشير بوضوح إلى أن وزارة تقف وحدها . وأن هناك جهات أخرى تقدر عليها مسؤولياتها أن تشارك في هذا الجهد (القومي) ولكنها لم تفعل .

المعنى الذي تقيد كلمة (قومية) هو أن جميع المؤسسات الرسمية والشعبية تتشارك في هذه الحملة .

وتحقق لهذا المعنى تشكلت لجنة عليا كان المفروض أن تضم مسؤولين من وزارات : الري . الصحة . الحكم . المحل . الأوقاف . التعليم والبحث العلمي . والإعلام . وتم أخطار الجميع بموعد ومكان الانعقاد فما الذي حدث ؟

في اليوم المحدد كان اجتماع اللجنة بالصورة التالية :

- وزارة التعليم .. لم يحضر أحد .
- وزارة الأوقاف .. لم يحضر أحد .
- وزارة الإعلام .. لم يحضر أحد .
- وزارة الزراعة .. حضر مهندس محمد بهجت عمر وكيل أول الوزارة لشئون المقايمة .
- وزارة الصحة .. حضر دكتور أحمد أمين الجمل وكيل أول الوزارة ورئيس الإدارة المركزية للصحة الوقائية .
- وزارة الري .. حضر مهندس علي عزت مختار وكيل أول الوزارة لمحاتتي القاهرة والجنينة .
- وزارة الحكم المحل .. حضر علي

جمال بدوى

بيانك وزارة الزراعة
العدد القادم

سقوط الجبابرة

وأخواتها

وزارة الزراعة
تتصرى وجهها
للحكمة

بالتواضع

الفران تغزو القصر

لكن المصريين السبت الروسي ومزارع بحر البقر

عجبت لهذا الإصرار الغربي على إطفاء الضيف المصري هذا السبت الروسي المجيد، بينما تهل السبلة مزارع الأسماك المحلية، ولا تعطى لهذه السلطات المائية المصرية الاهتمام الواجب لتنمية تراثنا السمكي.

فقد عادت من موسكو منذ أيام البعث التي تولت تجديد البروتوكول التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي، بعد أن نجحت في زيادة كمية الأسماك المسمدة التي تستوردها من هناك بخمس ألاف طن ليليل إجمالي ما تستورده من هذا السمك المجيد إلى ٢٠ ألف طن سنوياً.

أن مدينة تنمية السوق المحلية المصرية تخطط لزيادة استيراد هذه الأسماك لتصل إلى ٥٠ ألف طن في العام القادم.

جاء هذا في تصريح لرئيس هيئة تنمية الثروة السمكية - التي لا نسمع عنها - بعد هذا النجاح الباهر في توفير البروتين السمكي للشعب المصري، وتحت أن تخلص هذه الهيئة عن نجاحها في إنشاء مزارع سمكية في أرضها ومياها لا أن تنقل عند مجرد استيراد هذه الأسماك المسمدة.

ومن المؤكد أن الهيئة ترحب نفسها بالسوق المحلية المصرية بالسمك المجيد على أن تبتذل الجهد والعرق، فلهذه لا تتردد نفسها أن تعيش مشاكل الصيادين، والتشويق والمزاجية والموتورات، ويحت أسماك تبتذل إنتاجها، فكل هذا جهد لا تستحقه الهيئة المصرية وراء المكتب المكلف، الجعبد عن مشاكل الصيد والصيادين، وقد عشت منذ أيام تجريرة مريزة مع أصحاب المزارع السمكية في بحر البقر جنوب بور سعيد، واستمعت إلى تجريرتهم الرائدة، وكيف انقضوا السوف الجعبدات على شاطئ الأرض، وإعدادها، وتجهيزها، وشق القنوات لتجديد مائها والمحافظة على درجة ملوحتها وحراستها، وبعد أن تم كل شيء، فوجوه أصحاب هذه المزارع بقرار غريب يصدر عن جهة معلومة وجوهلة يصدر عن هذه المزارع السمكية، فوجوه هؤلاء العاملين في صيد بؤاز شربة السمك، والمطبخ المليحة تقع يداه على هذه المزارع بعد أن أصبحت متكبدة السمك الملتصق للسمكة، لا هذا لتقدمها هذه الهيئة المعلومة الجعبدات لمرقة جاهرة لاستعمارة مشرفة في محافظة بورسعيد.

كانت أمثلي أن تخرج الإنشاء الصحف الحكومية بترخيصات وصول رئيس هيئة تنمية الثروة السمكية وهو يفتتح مزارع جديدة، أو وهو يقدم الجعبد والتمل والكبرة والعلم لمصايد مصر، أو يفتتح هذه المزارع السمكية، ثم تفسد الجعبدات السمكية نفسها يوماً، كيف تفتك كل هذه السلطات المائية في الشمال والشرق والجنوب والغرب وعلى طول النهر، ثم تستورد السمك المجيد من روسيا وكوبا، لا تخلص هذه الجعبدات عنما تتفلسف من دول لا تملك ربع ما تملك من سمك محلية، ثم تستورد منها السمك المجيد، أرجو أن أسمع من هذه الجعبدات إذا كان لها وجود، وجوه !!

عباس الطراييل

الجهاز المركزي للمحاسبات يكشف مخالفات مالية خطيرة في محافظة أسيوط



السواء رئيسي بحر

كتب : صفوت أبو طالب

يواصل الجهاز المركزي للمحاسبات تحقيقه حول وجود العديد من المخالفات المالية بمحافظات أسيوط، تشمل هذه المخالفات قيام محافظ أسيوط بالتفتيش على صرف بعض المبالغ خصما من حساب الخدمات والتنمية المحلية وذلك للتبرع بها إلى حزب الوطني الديمقراطي، مخالفاً بذلك المادة ١١ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م المعدل بالقانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٠.

وكانت الحسابات / ميخائيل زخاري - مدير عام الإدارة العامة للجهاز المركزي للمحاسبات بأسيوط قد رفع تقريراً إلى رئيس مكتب البحوث الفنية بالإدارة المركزية للرقابة المالية، يحصر بعض المبالغ المالية من حساب الخدمات والتنمية المحلية، ويبيّنه كالآتي:

- ١٠٠٠ جنيه في ١٩٨١/٧/٨
- لحزب الوطني بأسيوط لأحياء لياق رمضان
- ٢٠٠٠ جنيه في ١٩٨١/٨/٢٩
- لحزب الوطني بصرى لتدعيم ميزانيته

و ٢٠٠ جنيه في ١٩٨١/٨/٢٩- لحزب الوطني بأسيوط لتدعيم التكوين
- ٢٠٠٠ جنيه في ١٩٨١/٩/١٥
- لحزب الوطني بأسيوط لتدعيم التكوين
- ٤٠٠ جنيه في ١٩٨٢/٧/٧
- لحزب الوطني بأسيوط لتدعيم التكوين
- ١٠٠٠ جنيه في ١٩٨٢/٧/٢٩
- لحزب الوطني لأحياء لياق رمضان
- ١٠٠٠ جنيه في ١٩٨٢/٨/٤
- و ١٠٠ جنيه في ١٩٨٢/٨/٤
- لحزب الوطني بأسيوط لتدعيم التكوين

المحافظ قدم مبالغ مالية ضخمة لحزب الوطن من الرخاصة من خدماته

يذكر محافظ أسيوط يحيى علما بأن أحكام قانون نظام الحكم المحلي تنص على أن يكون عضو مجلس الشعب أو مجلس النورى أو بالمجالس الشعبية المحلية، ورغم ذلك فقد تم صرف بدل حضور جلسات للمجلس المحلي بأسيوط بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧، ١٩٨٢/٦/١٠، ١٩٨٢/٦/١٣، ١٩٨٢/٦/١٦، ١٩٨٢/٦/١٩، ١٩٨٢/٦/٢٢، ١٩٨٢/٦/٢٥، ١٩٨٢/٦/٢٨، ١٩٨٢/٦/٣١، ١٩٨٢/٧/٤، ١٩٨٢/٧/٧، ١٩٨٢/٧/١٠، ١٩٨٢/٧/١٣، ١٩٨٢/٧/١٦، ١٩٨٢/٧/١٩، ١٩٨٢/٧/٢٢، ١٩٨٢/٧/٢٥، ١٩٨٢/٧/٢٨، ١٩٨٢/٧/٣١، ١٩٨٢/٨/٤، ١٩٨٢/٨/٧، ١٩٨٢/٨/١٠، ١٩٨٢/٨/١٣، ١٩٨٢/٨/١٦، ١٩٨٢/٨/١٩، ١٩٨٢/٨/٢٢، ١٩٨٢/٨/٢٥، ١٩٨٢/٨/٢٨، ١٩٨٢/٨/٣١، ١٩٨٢/٩/٤، ١٩٨٢/٩/٧، ١٩٨٢/٩/١٠، ١٩٨٢/٩/١٣، ١٩٨٢/٩/١٦، ١٩٨٢/٩/١٩، ١٩٨٢/٩/٢٢، ١٩٨٢/٩/٢٥، ١٩٨٢/٩/٢٨، ١٩٨٢/٩/٣١، ١٩٨٢/١٠/٤، ١٩٨٢/١٠/٧، ١٩٨٢/١٠/١٠، ١٩٨٢/١٠/١٣، ١٩٨٢/١٠/١٦، ١٩٨٢/١٠/١٩، ١٩٨٢/١٠/٢٢، ١٩٨٢/١٠/٢٥، ١٩٨٢/١٠/٢٨، ١٩٨٢/١٠/٣١، ١٩٨٢/١١/٤، ١٩٨٢/١١/٧، ١٩٨٢/١١/١٠، ١٩٨٢/١١/١٣، ١٩٨٢/١١/١٦، ١٩٨٢/١١/١٩، ١٩٨٢/١١/٢٢، ١٩٨٢/١١/٢٥، ١٩٨٢/١١/٢٨، ١٩٨٢/١١/٣١، ١٩٨٢/١٢/٤، ١٩٨٢/١٢/٧، ١٩٨٢/١٢/١٠، ١٩٨٢/١٢/١٣، ١٩٨٢/١٢/١٦، ١٩٨٢/١٢/١٩، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ١٩٨٢/١٢/٢٥، ١٩٨٢/١٢/٢٨، ١٩٨٢/١٢/٣١، ١٩٨٢/١/٤، ١٩٨٢/١/٧، ١٩٨٢/١/١٠، ١٩٨٢/١/١٣، ١٩٨٢/١/١٦، ١٩٨٢/١/١٩، ١٩٨٢/١/٢٢، ١٩٨٢/١/٢٥، ١٩٨٢/١/٢٨، ١٩٨٢/١/٣١، ١٩٨٢/٢/٤، ١٩٨٢/٢/٧، ١٩٨٢/٢/١٠، ١٩٨٢/٢/١٣، ١٩٨٢/٢/١٦، ١٩٨٢/٢/١٩، ١٩٨٢/٢/٢٢، ١٩٨٢/٢/٢٥، ١٩٨٢/٢/٢٨، ١٩٨٢/٢/٣١، ١٩٨٢/٣/٤، ١٩٨٢/٣/٧، ١٩٨٢/٣/١٠، ١٩٨٢/٣/١٣، ١٩٨٢/٣/١٦، ١٩٨٢/٣/١٩، ١٩٨٢/٣/٢٢، ١٩٨٢/٣/٢٥، ١٩٨٢/٣/٢٨، ١٩٨٢/٣/٣١، ١٩٨٢/٤/٤، ١٩٨٢/٤/٧، ١٩٨٢/٤/١٠، ١٩٨٢/٤/١٣، ١٩٨٢/٤/١٦، ١٩٨٢/٤/١٩، ١٩٨٢/٤/٢٢، ١٩٨٢/٤/٢٥، ١٩٨٢/٤/٢٨، ١٩٨٢/٤/٣١، ١٩٨٢/٥/٤، ١٩٨٢/٥/٧، ١٩٨٢/٥/١٠، ١٩٨٢/٥/١٣، ١٩٨٢/٥/١٦، ١٩٨٢/٥/١٩، ١٩٨٢/٥/٢٢، ١٩٨٢/٥/٢٥، ١٩٨٢/٥/٢٨، ١٩٨٢/٥/٣١، ١٩٨٢/٦/٤، ١٩٨٢/٦/٧، ١٩٨٢/٦/١٠، ١٩٨٢/٦/١٣، ١٩٨٢/٦/١٦، ١٩٨٢/٦/١٩، ١٩٨٢/٦/٢٢، ١٩٨٢/٦/٢٥، ١٩٨٢/٦/٢٨، ١٩٨٢/٦/٣١، ١٩٨٢/٧/٤، ١٩٨٢/٧/٧، ١٩٨٢/٧/١٠، ١٩٨٢/٧/١٣، ١٩٨٢/٧/١٦، ١٩٨٢/٧/١٩، ١٩٨٢/٧/٢٢، ١٩٨٢/٧/٢٥، ١٩٨٢/٧/٢٨، ١٩٨٢/٧/٣١، ١٩٨٢/٨/٤، ١٩٨٢/٨/٧، ١٩٨٢/٨/١٠، ١٩٨٢/٨/١٣، ١٩٨٢/٨/١٦، ١٩٨٢/٨/١٩، ١٩٨٢/٨/٢٢، ١٩٨٢/٨/٢٥، ١٩٨٢/٨/٢٨، ١٩٨٢/٨/٣١، ١٩٨٢/٩/٤، ١٩٨٢/٩/٧، ١٩٨٢/٩/١٠، ١٩٨٢/٩/١٣، ١٩٨٢/٩/١٦، ١٩٨٢/٩/١٩، ١٩٨٢/٩/٢٢، ١٩٨٢/٩/٢٥، ١٩٨٢/٩/٢٨، ١٩٨٢/٩/٣١، ١٩٨٢/١٠/٤، ١٩٨٢/١٠/٧، ١٩٨٢/١٠/١٠، ١٩٨٢/١٠/١٣، ١٩٨٢/١٠/١٦، ١٩٨٢/١٠/١٩، ١٩٨٢/١٠/٢٢، ١٩٨٢/١٠/٢٥، ١٩٨٢/١٠/٢٨، ١٩٨٢/١٠/٣١، ١٩٨٢/١١/٤، ١٩٨٢/١١/٧، ١٩٨٢/١١/١٠، ١٩٨٢/١١/١٣، ١٩٨٢/١١/١٦، ١٩٨٢/١١/١٩، ١٩٨٢/١١/٢٢، ١٩٨٢/١١/٢٥، ١٩٨٢/١١/٢٨، ١٩٨٢/١١/٣١، ١٩٨٢/١٢/٤، ١٩٨٢/١٢/٧، ١٩٨٢/١٢/١٠، ١٩٨٢/١٢/١٣، ١٩٨٢/١٢/١٦، ١٩٨٢/١٢/١٩، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ١٩٨٢/١٢/٢٥، ١٩٨٢/١٢/٢٨، ١٩٨٢/١٢/٣١، ١٩٨٢/١/٤، ١٩٨٢/١/٧، ١٩٨٢/١/١٠، ١٩٨٢/١/١٣، ١٩٨٢/١/١٦، ١٩٨٢/١/١٩، ١٩٨٢/١/٢٢، ١٩٨٢/١/٢٥، ١٩٨٢/١/٢٨، ١٩٨٢/١/٣١، ١٩٨٢/٢/٤، ١٩٨٢/٢/٧، ١٩٨٢/٢/١٠، ١٩٨٢/٢/١٣، ١٩٨٢/٢/١٦، ١٩٨٢/٢/١٩، ١٩٨٢/٢/٢٢، ١٩٨٢/٢/٢٥، ١٩٨٢/٢/٢٨، ١٩٨٢/٢/٣١، ١٩٨٢/٣/٤، ١٩٨٢/٣/٧، ١٩٨٢/٣/١٠، ١٩٨٢/٣/١٣، ١٩٨٢/٣/١٦، ١٩٨٢/٣/١٩، ١٩٨٢/٣/٢٢، ١٩٨٢/٣/٢٥، ١٩٨٢/٣/٢٨، ١٩٨٢/٣/٣١، ١٩٨٢/٤/٤، ١٩٨٢/٤/٧، ١٩٨٢/٤/١٠، ١٩٨٢/٤/١٣، ١٩٨٢/٤/١٦، ١٩٨٢/٤/١٩، ١٩٨٢/٤/٢٢، ١٩٨٢/٤/٢٥، ١٩٨٢/٤/٢٨، ١٩٨٢/٤/٣١، ١٩٨٢/٥/٤، ١٩٨٢/٥/٧، ١٩٨٢/٥/١٠، ١٩٨٢/٥/١٣، ١٩٨٢/٥/١٦، ١٩٨٢/٥/١٩، ١٩٨٢/٥/٢٢، ١٩٨٢/٥/٢٥، ١٩٨٢/٥/٢٨، ١٩٨٢/٥/٣١، ١٩٨٢/٦/٤، ١٩٨٢/٦/٧، ١٩٨٢/٦/١٠، ١٩٨٢/٦/١٣، ١٩٨٢/٦/١٦، ١٩٨٢/٦/١٩، ١٩٨٢/٦/٢٢، ١٩٨٢/٦/٢٥، ١٩٨٢/٦/٢٨، ١٩٨٢/٦/٣١، ١٩٨٢/٧/٤، ١٩٨٢/٧/٧، ١٩٨٢/٧/١٠، ١٩٨٢/٧/١٣، ١٩٨٢/٧/١٦، ١٩٨٢/٧/١٩، ١٩٨٢/٧/٢٢، ١٩٨٢/٧/٢٥، ١٩٨٢/٧/٢٨، ١٩٨٢/٧/٣١، ١٩٨٢/٨/٤، ١٩٨٢/٨/٧، ١٩٨٢/٨/١٠، ١٩٨٢/٨/١٣، ١٩٨٢/٨/١٦، ١٩٨٢/٨/١٩، ١٩٨٢/٨/٢٢، ١٩٨٢/٨/٢٥، ١٩٨٢/٨/٢٨، ١٩٨٢/٨/٣١، ١٩٨٢/٩/٤، ١٩٨٢/٩/٧، ١٩٨٢/٩/١٠، ١٩٨٢/٩/١٣، ١٩٨٢/٩/١٦، ١٩٨٢/٩/١٩، ١٩٨٢/٩/٢٢، ١٩٨٢/٩/٢٥، ١٩٨٢/٩/٢٨، ١٩٨٢/٩/٣١، ١٩٨٢/١٠/٤، ١٩٨٢/١٠/٧، ١٩٨٢/١٠/١٠، ١٩٨٢/١٠/١٣، ١٩٨٢/١٠/١٦، ١٩٨٢/١٠/١٩، ١٩٨٢/١٠/٢٢، ١٩٨٢/١٠/٢٥، ١٩٨٢/١٠/٢٨، ١٩٨٢/١٠/٣١، ١٩٨٢/١١/٤، ١٩٨٢/١١/٧، ١٩٨٢/١١/١٠، ١٩٨٢/١١/١٣، ١٩٨٢/١١/١٦، ١٩٨٢/١١/١٩، ١٩٨٢/١١/٢٢، ١٩٨٢/١١/٢٥، ١٩٨٢/١١/٢٨، ١٩٨٢/١١/٣١، ١٩٨٢/١٢/٤، ١٩٨٢/١٢/٧، ١٩٨٢/١٢/١٠، ١٩٨٢/١٢/١٣، ١٩٨٢/١٢/١٦، ١٩٨٢/١٢/١٩، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ١٩٨٢/١٢/٢٥، ١٩٨٢/١٢/٢٨، ١٩٨٢/١٢/٣١، ١٩٨٢/١/٤، ١٩٨٢/١/٧، ١٩٨٢/١/١٠، ١٩٨٢/١/١٣، ١٩٨٢/١/١٦، ١٩٨٢/١/١٩، ١٩٨٢/١/٢٢، ١٩٨٢/١/٢٥، ١٩٨٢/١/٢٨، ١٩٨٢/١/٣١، ١٩٨٢/٢/٤، ١٩٨٢/٢/٧، ١٩٨٢/٢/١٠، ١٩٨٢/٢/١٣، ١٩٨٢/٢/١٦، ١٩٨٢/٢/١٩، ١٩٨٢/٢/٢٢، ١٩٨٢/٢/٢٥، ١٩٨٢/٢/٢٨، ١٩٨٢/٢/٣١، ١٩٨٢/٣/٤، ١٩٨٢/٣/٧، ١٩٨٢/٣/١٠، ١٩٨٢/٣/١٣، ١٩٨٢/٣/١٦، ١٩٨٢/٣/١٩، ١٩٨٢/٣/٢٢، ١٩٨٢/٣/٢٥، ١٩٨٢/٣/٢٨، ١٩٨٢/٣/٣١، ١٩٨٢/٤/٤، ١٩٨٢/٤/٧، ١٩٨٢/٤/١٠، ١٩٨٢/٤/١٣، ١٩٨٢/٤/١٦، ١٩٨٢/٤/١٩، ١٩٨٢/٤/٢٢، ١٩٨٢/٤/٢٥، ١٩٨٢/٤/٢٨، ١٩٨٢/٤/٣١، ١٩٨٢/٥/٤، ١٩٨٢/٥/٧، ١٩٨٢/٥/١٠، ١٩٨٢/٥/١٣، ١٩٨٢/٥/١٦، ١٩٨٢/٥/١٩، ١٩٨٢/٥/٢٢، ١٩٨٢/٥/٢٥، ١٩٨٢/٥/٢٨، ١٩٨٢/٥/٣١، ١٩٨٢/٦/٤، ١٩٨٢/٦/٧، ١٩٨٢/٦/١٠، ١٩٨٢/٦/١٣، ١٩٨٢/٦/١٦، ١٩٨٢/٦/١٩، ١٩٨٢/٦/٢٢، ١٩٨٢/٦/٢٥، ١٩٨٢/٦/٢٨، ١٩٨٢/٦/٣١، ١٩٨٢/٧/٤، ١٩٨٢/٧/٧، ١٩٨٢/٧/١٠، ١٩٨٢/٧/١٣، ١٩٨٢/٧/١٦، ١٩٨٢/٧/١٩، ١٩٨٢/٧/٢٢، ١٩٨٢/٧/٢٥، ١٩٨٢/٧/٢٨، ١٩٨٢/٧/٣١، ١٩٨٢/٨/٤، ١٩٨٢/٨/٧، ١٩٨٢/٨/١٠، ١٩٨٢/٨/١٣، ١٩٨٢/٨/١٦، ١٩٨٢/٨/١٩، ١٩٨٢/٨/٢٢، ١٩٨٢/٨/٢٥، ١٩٨٢/٨/٢٨، ١٩٨٢/٨/٣١، ١٩٨٢/٩/٤، ١٩٨٢/٩/٧، ١٩٨٢/٩/١٠، ١٩٨٢/٩/١٣، ١٩٨٢/٩/١٦، ١٩٨٢/٩/١٩، ١٩٨٢/٩/٢٢، ١٩٨٢/٩/٢٥، ١٩٨٢/٩/٢٨، ١٩٨٢/٩/٣١، ١٩٨٢/١٠/٤، ١٩٨٢/١٠/٧، ١٩٨٢/١٠/١٠، ١٩٨٢/١٠/١٣، ١٩٨٢/١٠/١٦، ١٩٨٢/١٠/١٩، ١٩٨٢/١٠/٢٢، ١٩٨٢/١٠/٢٥، ١٩٨٢/١٠/٢٨، ١٩٨٢/١٠/٣١، ١٩٨٢/١١/٤، ١٩٨٢/١١/٧، ١٩٨٢/١١/١٠، ١٩٨٢/١١/١٣، ١٩٨٢/١١/١٦، ١٩٨٢/١١/١٩، ١٩٨٢/١١/٢٢، ١٩٨٢/١١/٢٥، ١٩٨٢/١١/٢٨، ١٩٨٢/١١/٣١، ١٩٨٢/١٢/٤، ١٩٨٢/١٢/٧، ١٩٨٢/١٢/١٠، ١٩٨٢/١٢/١٣، ١٩٨٢/١٢/١٦، ١٩٨٢/١٢/١٩، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ١٩٨٢/١٢/٢٥، ١٩٨٢/١٢/٢٨، ١٩٨٢/١٢/٣١، ١٩٨٢/١/٤، ١٩٨٢/١/٧، ١٩٨٢/١/١٠، ١٩٨٢/١/١٣، ١٩٨٢/١/١٦، ١٩٨٢/١/١٩، ١٩٨٢/١/٢٢، ١٩٨٢/١/٢٥، ١٩٨٢/١/٢٨، ١٩٨٢/١/٣١، ١٩٨٢/٢/٤، ١٩٨٢/٢/٧، ١٩٨٢/٢/١٠، ١٩٨٢/٢/١٣، ١٩٨٢/٢/١٦، ١٩٨٢/٢/١٩، ١٩٨٢/٢/٢٢، ١٩٨٢/٢/٢٥، ١٩٨٢/٢/٢٨، ١٩٨٢/٢/٣١، ١٩٨٢/٣/٤، ١٩٨٢/٣/٧، ١٩٨٢/٣/١٠، ١٩٨٢/٣/١٣، ١٩٨٢/٣/١٦، ١٩٨٢/٣/١٩، ١٩٨٢/٣/٢٢، ١٩٨٢/٣/٢٥، ١٩٨٢/٣/٢٨، ١٩٨٢/٣/٣١، ١٩٨٢/٤/٤، ١٩٨٢/٤/٧، ١٩٨٢/٤/١٠، ١٩٨٢/٤/١٣، ١٩٨٢/٤/١٦، ١٩٨٢/٤/١٩، ١٩٨٢/٤/٢٢، ١٩٨٢/٤/٢٥، ١٩٨٢/٤/٢٨، ١٩٨٢/٤/٣١، ١٩٨٢/٥/٤، ١٩٨٢/٥/٧، ١٩٨٢/٥/١٠، ١٩٨٢/٥/١٣، ١٩٨٢/٥/١٦، ١٩٨٢/٥/١٩، ١٩٨٢/٥/٢٢، ١٩٨٢/٥/٢٥، ١٩٨٢/٥/٢٨، ١٩٨٢/٥/٣١، ١٩٨٢/٦/٤، ١٩٨٢/٦/٧، ١٩٨٢/٦/١٠، ١٩٨٢/٦/١٣، ١٩٨٢/٦/١٦، ١٩٨٢/٦/١٩، ١٩٨٢/٦/٢٢، ١٩٨٢/٦/٢٥، ١٩٨٢/٦/٢٨، ١٩٨٢/٦/٣١، ١٩٨٢/٧/٤، ١٩٨٢/٧/٧، ١٩٨٢/٧/١٠، ١٩٨٢/٧/١٣، ١٩٨٢/٧/١٦، ١٩٨٢/٧/١٩، ١٩٨٢/٧/٢٢، ١٩٨٢/٧/٢٥، ١٩٨٢/٧/٢٨، ١٩٨٢/٧/٣١، ١٩٨٢/٨/٤، ١٩٨٢/٨/٧، ١٩٨٢/٨/١٠، ١٩٨٢/٨/١٣، ١٩٨٢/٨/١٦، ١٩٨٢/٨/١٩، ١٩٨٢/٨/٢٢، ١٩٨٢/٨/٢٥، ١٩٨٢/٨/٢٨، ١٩٨٢/٨/٣١، ١٩٨٢/٩/٤، ١٩٨٢/٩/٧، ١٩٨٢/٩/١٠، ١٩٨٢/٩/١٣، ١٩٨٢/٩/١٦، ١٩٨٢/٩/١٩، ١٩٨٢/٩/٢٢، ١٩٨٢/٩/٢٥، ١٩٨٢/٩/٢٨، ١٩٨٢/٩/٣١، ١٩٨٢/١٠/٤، ١٩٨٢/١٠/٧، ١٩٨٢/١٠/١٠، ١٩٨٢/١٠/١٣، ١٩٨٢/١٠/١٦، ١٩٨٢/١٠/١٩، ١٩٨٢/١٠/٢٢، ١٩٨٢/١٠/٢٥، ١٩٨٢/١٠/٢٨، ١٩٨٢/١٠/٣١، ١٩٨٢/١١/٤، ١٩٨٢/١١/٧، ١٩٨٢/١١/١٠، ١٩٨٢/١١/١٣، ١٩٨٢/١١/١٦، ١٩٨٢/١١/١٩، ١٩٨٢/١١/٢٢، ١٩٨٢/١١/٢٥، ١٩٨٢/١١/٢٨، ١٩٨٢/١١/٣١، ١٩٨٢/١٢/٤، ١٩٨٢/١٢/٧، ١٩٨٢/١٢/١٠، ١٩٨٢/١٢/١٣، ١٩٨٢/١٢/١٦، ١٩٨٢/١٢/١٩، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ١٩٨٢/١٢/٢٥، ١٩٨٢/١٢/٢٨، ١٩٨٢/١٢/٣١، ١٩٨٢/١/٤، ١٩٨٢/١/٧، ١٩٨٢/١/١٠، ١٩٨٢/١/١٣، ١٩٨٢/١/١٦، ١٩٨٢/١/١٩، ١٩٨٢/١/٢٢، ١٩٨٢/١/٢٥، ١٩٨٢/١/٢٨، ١٩٨٢/١/٣١، ١٩٨٢/٢/٤، ١٩٨٢/٢/٧، ١٩٨٢/٢/١٠، ١٩٨٢/٢/١٣، ١٩٨٢/٢/١٦، ١٩٨٢/٢/١٩، ١٩٨٢/٢/٢٢، ١٩٨٢/٢/٢٥، ١٩٨٢/٢/٢٨، ١٩٨٢/٢/٣١، ١٩٨٢/٣/٤، ١٩٨٢/٣/٧، ١٩٨٢/٣/١٠، ١٩٨٢/٣/١٣، ١٩٨٢/٣/١٦، ١٩٨٢/٣/١٩، ١٩٨٢/٣/٢٢، ١٩٨٢/٣/٢٥، ١٩٨٢/٣/٢٨، ١٩٨٢/٣/٣١، ١٩٨٢/٤/٤، ١٩٨٢/٤/٧، ١٩٨٢/٤/١٠، ١٩٨٢/٤/١٣، ١٩٨٢/٤/١٦، ١٩٨٢/٤/١٩، ١٩٨٢/٤/٢٢، ١٩٨٢/٤/٢٥، ١٩٨٢/

